البيان الأولي لمركز كارتر حول الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية 2014

للنشر الفوري

22 ديسمبر 2014

للاتصال: تونس، دونالد بيسون (+21621768208) don.bisson@tunisia.cceom.org

للاتصال: أطلنطا، صويا اليسون soyia.ellison@emory.edu

NEWS

THE CARTER CENTER

ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

تونس تنتخب رئيسا في عملية انتخابية ناجحة و شفافة

مع الدورة النهائية للانتخابات الرئاسية المجراة في 21 ديسمبر، و كما افادت به تقارير ملاحظي مركز كارتر الى حدود 22 ديسمبر، استكملتّ تونس بنجاح أول انتخابات ديمقراطية في ظل الدستور الجديد. يمثّل انتقال البلاد من نظام استبدادي سقط بعد ثورة سلمية في 14 جانفي 2011 إلى انتخابات شفافة وإنشاء مؤسسات ديمقراطية دائمة، أملا مشرقا في المنطقة لانتقال ناجح وسلمي بعد الثورات العربية. وبمجرد اتمام العملية الانتخابية ينبغي على القادة السياسيين العمل على تعزيز انجازات البلاد و الوفاء بأهداف الثورة و ذلك بتكريس مبادئ الدستور الجديد في التشاريع الوطنية ومعالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية العاجلة.

و قد أفادت السفيرة أودري غلوفر و التي شاركت في رئاسة بعثة مركز كارتر أنّ " تونس مثال يبرهن عمّا يمكن تحقيقه عندما يعمل كل من المواطنين والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمؤسسات معا لتحقيق التفاهم ونقل البلاد إلى الأمام في طريق الديمقراطية". و أضاف رئيس الوزراء اليمني الأسبق الدكتور عبد الكريم الأرياني "نحن نهنئ الشعب التونسي لهذا الإنجاز الرائع، فقد ولد الربيع العربي في تونس وفيها شبّ و ترعرع و هو اليوم يبلغ رشده."

و على الرئيس الجديد والحكومة الجديدة الآن أن يسرعا لمعالجة القضايا الحرجة التي تواجهها البلاد، بما في ذلك ارتفاع معدل البطالة عند الشباب و ضعف النمو الاقتصادي و المخاوف الأمنية الناجمة عن جوار غير مستقر. و بالرغم من أنّ الحملة الانتخابية للرئاسية كانت في أوقات متوترة و حادة بين المترشحين الاثنين إلّا أنّه ينبغي على الفائز و اثر الاعلان النهائي للنتائج العمل على توحيد البلاد من الانقسامات الجهوية التي بلورتها نتائج كل من الانتخابات التشريعية و الرئاسية. قد تغلّب الشعب التونسي على تحديات جسيمة لتحقيق معالم الديمقراطية، وذلك بفضل ارادته الى الوصول الى التوافق و الوحدة الوطنية. ينبغي على الرئيس الجديد أن يسعى إلى مواصلة هذه الجهود وتعزيز منهج حوكمة شاملة.

تمّ تسجيل أحداث عنف بمنطقة الحامّة بولاية قابس بعد غلق مراكز الاقتراع. قام المتظاهرون بتهديد أعضاء مراكز الاقتراع و الملاحظين. و استجابت الشّرطة الى طلبات المساعدة الموجهة لها. و حسب مصادر في وزارة الدّاخليّة، واجهت تعزيزات قوّات الأمن المتظاهرين الذي كان ردّهم عنيفا. و قد أصيب عدد من الأشخاص في أعمال العنف.

و تختتم العملية الانتخابية بتجميع النتائج و البت في النزاعات الانتخابية والإعلان عن النتائج النهائية من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. و سيستمر الفريق الأساسي و الملاحظون على المدى الطويل لمركز كارتر في تقييم التطورات ما بعد الانتخابات حتى نهاية العملية. وعموما، و على الرّغم من انّ المسار الانتخابي مازال متواصلا الّا انّه يمكن الجزم بانّ الهيئة الانتخابية نظّمت هذه الانتخابات بنجاح و أجرت عملية شاملة في إطار زمني ضيق.

تتمثل الملاحظات الرئيسية لبعثة مراقبة الانتخابات لمركز كارتر في ما يلي:

- **الإدارة الانتخابيّة:** يثمّن مركز كارتر الجهود المبذولة من قبل الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات لتحسين إدارة الانتخابات و لضمان الحياديّة و النزاهة الشاملة لموظّفيها. كما قامت الهيئة بتحسين العمليّة في الفترة الفاصلة بين دورتي الانتخابات الرّئاسيّة و ذلك بتسهيل الاقتراع بالنّسبة للأشخاص ذوي الإعاقة و بتسريع عمليّة نقل الموادّ الحسّاسة الانتخابيّة من مراكز الاقتراع لمراكز التّجميع بالإضافة لاستعمال مسطرة في عمليّة التجميع لاجتناب الأخطاء. لكنّ الهيئة اتّخذت إجراءات مشطّة بهدف حماية حرية اختيار النّاخبين من التّأثير الخارجي عندما أعطت تعليمات لمنع تواجد الملاحظين و ممثّلي الأحزاب وسط ساحات مراكز الاقتراع. و اذ انّ الهيئة

العليا المستقلّة للانتخابات لم تعلم بوضوح حول هذا الاجراء الجديد فانّ ذلك خلق بعض الارتباك في صفوف الملاحظين و المسؤولين عن تنفيذ هذا الاجراء في مراكز الاقتراع. ينبغي على الهيئة أن تعتمد طرقا أخرى لحماية النّاخبين من التّأثير الخارجي في مراكز الاقتراع و ذلك دون منع الملاحظين من ممارسة حقّهم.

- **تثقيف النّاخبين:** كما هو الحال في الانتخابات السّابقة، كانت الحملات التّثقيفيّة محتشمة. فعوضا عن بذل الجهود لاستهداف النّاخبين الذين لم يشاركوا في الدّورة الأولى، أبقت الهيئة على نفس وسائل الحملة القديمة و انتظرت الإعلان عن النّتائج النّهائيّة للدّورة الأولى قبل بدء حملة تثقيف النّاخبين في الدّورة الثّانية. كما أنّ منظمات المجتمع المدني التي قامت بحملات حثّت على مشاركة الشّباب في انتخابات الدّورة الثّانية كانت قليلة. ينبغي على الهيئة أن تضاعف جهودها في الانتخابات القادمة لإعلام النّاخبين فيما يخصّ الإجراءات التي يجب إتباعها يوم الاقتراع.
- **عمليّة الاقتراع:** أفاد ملاحظو مركز كارتر أنّ أعضاء مكاتب الاقتراع قاموا بتطبيق أغلب الإجراءات بفعّالية في كلّ مراحل عمليّة الاقتراع. و كانت أغلب نقاط الضّعف الملحوظة كالمعتاد تتعلّق بالتّقصير في إعطاء التّعليمات للنّاخبين كما كان الحال بالنّسبة للدّورة الأولى. لم تأثّر هذه النّقائص على قدرة النّاخبين للإدلاء بأصواتهم. وكان التقييم العام للمناخ والعملية الانتخابية خلال غلق مكاتب الاقتراع جيدا جدا أو معقولا في جميع المراكز التي تمت زيارتها. وتمّ تطبيق إجراءات غلق مكاتب الاقتراع كما ينبغي في 23 مكتب من 26 التي تمت ملاحظتها. و في حالات معزولة، لم يقع إتمام إجراءات محاضر غلق مكاتب الاقتراع كما ينبغي. تم تقييم إجراءات عملية العد بأنها جيدة جدا أو معقولة في 22 من 25 مكتب اقتراع تمت زيارته. ونُشرت محاضر النتائج خارج مكاتب الاقتراع كما هو مطلوب في 24 مكتب الذي تمت ملاحظتها. قام ملاحظو مركز كارتر بزيارة 20 مركز جمع بينما كانت العمليّة سائرّة. يفيد تقييمهم إلى حدّ الان بأنّ العمليّة كانت منظّمة و فعّالة. و كانت عمليّة استلام النّتائج و التّثبّت منها أحسن تنظيما و أكثر فاعليّة بالمقارنة مع الدّورة الأولى للانتخابات. أفاد أغلبيّة الملاحظين بأنّ الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات مكنت من متابعة الإجراءات بصورة أفضل من الدّورة الأولى مما خول لهم ملاحظة كلّ مراحل العمليّة بنجاعة. ووصفوا تطبيق الإجراءات و المناخ الانتخابي بالإيجابي لجميع المراكز التي تمّت زيارتها. بالإضافة إلى ذلك، كان العاملون في 19

مركز جمع من جملة 20 التي تمّت زيارتها متعاونين و قدّموا معلومات و أجابوا على الأسئلة. و كان ممثّلو المترشّحين حاضرين و شاركوا في العمليّة في كلّ مراكز الاقتراع التي تمّت زيارتها ما عدا في 3 منها. و لا زالت عمليّة التّجميع مستمرّة.

- **مشاركة الملاحظين و ممثّلي المترشّحين:** اعتمدت منظّمات المجتمع المدني و الأحزاب السّياسيّة عددا كبيرا من الملاحظين. و قد قام المترشّحون النّهائيّون بنشر العديد من الملاحظين في الدّورة الثّانية. 67% من جملة 88 ألف ملاحظ معتمد، كانوا من ممثلي المترشّحين. كان ممثّلو الأحزاب حاضرين في المكاتب ال 282 التي تمّت زيارتها ما عدا عشرة منها. و لم يكن الملاحظون المحليون حاضرون خلال عملية الاقتراع ب 43% من مكاتب الاقتراع التي زارها ملاحظو مركز كارتر. في حين دعّمت السلطات الانتخابية عموما دور الملاحظين المحليين وممثلي المترشّحين، و سهلت وصولهم إلى مراكز الاقتراع، إلّا أنّ التعليمات الأخيرة بمنع الملاحظين و ممثّلي المترشّحين من التّواجد بساحات مراكز الاقتراع تعتبر تضييقا على ملاحظتهم.
- **مناخ الحملة:** تميّزت الحملة الانتخابيّة بمناخ طغى عليه الخطاب الاستقطابي الذي أدّى إلى تصاعد التّوتّرات بين المترشّحين و أنصارهما. و بالرّغم من هذا المناخ فانه لم يبدو مأثّرا على الحملتين ما عدا بعض الحالات المعزولة التي أثّرت على أنشطة فرديّة. و تدخلت كلّ من الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات و منظّمات المجتمع المدني و الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السّمعي البصري و النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين و الحوار الوطني لدعوة المترشّحين لتلطيف الخطاب. و على الرّغم من عدم تنظيم مناظرة تلفزية إلّا أنّ قنوات التّلفزة الوطنيّة بثّت حوارا مع كلّ مترشّح خلال الأسبوع الأخير من الانتخابات. و أجرى كلّ من المترشّحين حملات مختلفة. حيث نظّم المترشّح المنصف المرزوقي تجمّعات كبيرة في كامل الجمهوريّة و قدّم نفسه على أساس أنه سدّ منيع ضدّ عودة النّظام القديم. و نظّم المترشّح قائد السبسي تجمّعات أصغر في تونس العاصمة مع فئات مستهدفة من النّاخبين مبرزا نفسه كموحّد لكلّ التونسيّين.
- **تمويل الحملة:** خصّصت الدولة مبلغا محدودا جدّا في نطاق التّمويل العمومي للمترشّحين للدّورة الثّانية بلغ 52.851 دينارا أي 28.00 دولار أمريكي. و أفادت الأطراف المعنيّة في هذا الخصوص أنّ المبلغ كان ضئيلا لإجراء حملة هادفة و فعّالة في كلّ تراب الجمهوريّة. فشل 19 مترشّح في الحصول على أكثر من 3% من الأصوات و هي النّسبة المحدّدة في الدورة الأولى

للتمتع بالتّمويل العمومي و هم الآن مُطالبون بإرجاعه. ينبغي مراجعة القرارات المتعلّقة بتمويل الحملة الانتخابية و من ضمنها سقف الإنفاق المنخفض و توحيد القوانين المتعلّقة بالانتخابات في مجلة انتخابية.

- **البتّ في النّزاعات الانتخابيّة:** قام المترشّح المرزوقي بتقديم 8 طعون في نتائج الدّورة الأولى من الانتخابات الرّئاسيّة. و قامت المحكمة الإداريّة بالبتّ في القضايا بسرعة و بفعاليّة و ذلك خلال جلسات يوم غرة ديسمبر كما قامت بالتصريح بالأحكام في نفس اليوم. رفضت المحكمة 7 طعون. أمّا الطّعن الباقي فقد قبل شكلا و رُفض أصلا. كما أقرّت المحكمة بأنّ الانتخابات الرّئاسيّة تُجرى على مستوى دائرة انتخابيّة وطنيّة واحدة لذلك فإنّ الطّعن لا يكون إلّا في خصوص النّتائج الجملية. بالإضافة إلى ذلك، حتّى و إن كان هذا الطّعن ناجحا، فلن يكون مغيرا للنّتائج. كان الفرق في الأصوات بين المترشّحين 200.000 تقريبا و هو عدد يفوق بكثير العدد الأقصى المعني بالطّعن. و استأنف المترشّح المرزوقي قرارات المحكمة أمام الجلسة العامّة القضائية للمحكمة الإدارية إلّا أنّ هذا الاستئناف قد قوُبل بالرّفض.
- **الأمن:** تمت عملية الاقتراع دون حصول أحداث أمنية خطيرة من شأنها أن تمس من العملية الانتخابية. و قد قلص 124 مركز اقتراع ساعات عملهم لأسباب أمنية. كما تواصلت يوم الاقتراع العمليات العسكرية في غرب القصرين و وفقاً لتقارير ملاحظي مركز كارتر لم يكن حضور قوات الأمن مرهباً و قد تم توزيعها بشكل محكم في هذه المراكز.

برهنت الانتخابات أنّ تونس على الطريق الصحيح نحو مجتمع ديمقراطي. و ينبغي على كل من الرئيس الجديد و النواب و الحكومة القادمة أن يحققوا أهداف الثورة و التطلعات المطروحة أثناء الانتخابات. و على مجلس نواب الشعب الجديد الحفاظ على مبادئ الدستور الجديد من خلال التشاريع الوطنية. كما ينبغي مراجعة الإطار القانوني التونسي الذي يعود معظمه للنظام السابق، لكي يعكس مبادئ حقوق الإنسان المضمنة في الدستور. و على مجلس نوّاب الشعب أن يحدث الهيئات الدائمة التي نصّ عليها الدستور بما في ذلك المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء خلال الأطر الزمنية المحددة و أن يقوم بإعداد قانون انتخابي لكي ينظم سير الانتخابات المحلية المتوقعة في 2015. ستساعد هذه الخطوات في تعزيز المكاسب الديمقراطية للبلاد التونسية.

يُقرّ مركز كارتر بالانجازات العظيمة التي حقّقها المجلس الوطني التّأسيسي بالمصادقة على الإطار القانوني الذي ينظم إجراء الانتخابات التّشريعيّة و الرّئاسيّة و لإرساء الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات كهيئة انتخابيّة دائمة. ينبغي على الهيئة و الأطراف المعنيّة بالانتخابات أن تستفيد من الدّروس المستخلصة من المسار الانتخابي لتحسينه لاحقا و بالرجوع كذلك إلى استشارات جهويّة. و على مجلس نوّاب الشّعب المُنتخب حديثا أن يأخذ بعين الاعتبار توصياتهم في مراجعته للقوانين و التّشريعات الانتخابية. و يجب العمل على توحيد هاته التّشريعات في مجلة انتخابية واحدة. و يمثل ارساء مجلة انتخابية موحّدة جديدة فرصة لتضمينها في قانون أساسي يضمن المساواة في الانتخاب.

ينبغي على مجلس نوّاب الشّعب أن يمضي قدما للنّظر في قوانين تنظّم الانتخابات البلديّة و العمليّات المتصلة بها بما في ذلك إعادة تنظيم السجل الانتخابي. و تُعتبر الانتخابات البلديّة ذات نتائج مؤثرة في الحياة اليومية للمواطنين، وهي لم تُعقد منذ فترة ما قبل الثّورة. ينبغي كذلك على الأطراف المعنيّة بالانتخابات إجراء مراجعة شاملة لقانون و قواعد تمويل الحملة. كما ينبغي أن تُراجع قرارات و سقف الانفاق بهدف جعلها أكثر واقعية لتمكين المترشّحين من إجراء حملة فعّالة.

ينبغي على الهيئة، كونها هيئة انتخابيّة دائمة، أن تضع استراتيجيّة اتّصال واضحة مع المواطنين والأطراف المعنيّة بالانتخابات. و بالرّغم من أنّ مركز كارتر يشهد عن تعاون و انفتاح مسؤولي الهيئة إلّا أنّه ينبغي على هاته الأخيرة أن تحسّن من شفافيّة عمليّاتها الدّاخليّة خاصّة عمليّة صنع القرار و أن تضاعف جهودها فيما يخصّ عمليّة تثقيف النّاخبين، اذ انّ نسبة مشاركة الشّباب المُسجّلين بدت منخفضة في مراكز الاقتراع التي تمّت مراقبتها. و قد يخشى على هذه الفئة التي كانت في صدارة الثّورة من خطر التّهميش في الشّؤون السّياسيّة و المدنيّة في بلادهم.

الخلفية

تم اعتماد مركز كارتر من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لملاحظة الانتخابات. و قام المركز بنشر 60 ملاحظ الذين قاموا بزيارة 282 مكتب اقتراع إضافة إلى20 مركز جمع. و قد ترأست البعثة

المحامية الحقوقية السفيرة أودري قلوفر و رئيس الوزراء اليمني الأسبق الدكتور عبد الكريم الأرياني. و تمثل البعثة أكثر من 19 جنسية.

كان مركز كارتر متواجدا في تونس منذ سنة 2011 وقد لاحظ كلاً من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي و عملية صياغة الدستور التي توجت بالمصادقة على الدستور في جانفي 2014. انطلقت بعثة مراقبة الانتخابات في جوان 2014 بنشر 10 ملاحظين على المدى الطويل في كامل أنحاء الجمهورية و فريق رئيسي متكون من خبراء تقنيين متواجدين في المكتب بالعاصمة. و تختتم العملية الانتخابية بتجميع النتائج و البت في النزاعات الانتخابية والإعلان عن النتائج النهائية من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. سيستمر الفريق الأساسي و الملاحظين على المدى الطويل ل مركز كارتر بتقييم التطورات ما بعد الانتخابات حتى نهاية العملية.

تهدف بعثة ملاحظة الانتخابات في تونس إلى تقديم تقييم محايد لنوعية المسار الانتخابي و تعزيز مسار شامل لكل التونسيين و دعما للانتقال الديمقراطي. و يقيّم مركز كارتر المسار الانتخابي بتونس بالمقارنة مع الدستور التونسي الجديد و الإطار القانوني الوطني و التزاماتها المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية و الواردة في المعاهدات الإقليمية و الدولية.

تعمل بعثة مراقبة الانتخابات لمركز كارتر وفقا لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك التي تم تبنيها في الأمم المتحدة في عام 2005 والتي صادقت عليها الى حد الآن 49 منظمة.

لمتابعة أخبار و مستجدات مركز كارتر بتونس تابعونا على الفايسبوك
www.facebook.com/TCCTunisia

####

"نشر السلام. مكافحة الأمراض. بناء الأمل."

باعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 70 بلدا من خلال حل للنزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية. وقد قام الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، وزوجته

روزالين بتأسيس مركز كارتر عام 1982، بمشاركة جامعة إيموري من أجل نشر السلام وتحسين الصحة على مستوى العالم.

زر موقعنا على الواب CarterCenter.org ,تابعنا على تويتر @CarterCenter

تابعنا على الفيس بوك Facebook.com/CarterCenter , تطلع على

قضايانا CarterCenter/Causes.com , شاهدنا على يوتوب CarterCenter/YouTube.com

اضفنا على جوجل + CarterCenter+/http://google.com

THE
CARTER CENTER

البيان الأولي لمركز كارتر حول الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية 2014

22 ديسمبر 2014

هذا البيان متوفر أيضا باللغة الفرنسية و يمكن الاطلاع عليه بزيارة موقعنا على الإنترنت

بيان حول الاستنتاجات و الملاحظات الأولية

الخلفية السياسية

أثبت النّاخبون التّونسيّون التزامهم المتواصل فيما يتعلّق بالانتقال الدّيمقراطي عندما توجّهوا إلى مراكز الاقتراع للانتخابات الرّئاسيّة في دورتها الثّانية وهي ثالث انتخابات تجرى في غضون 3 أشهر. جاءت هذه الانتخابات بعد ثلاث سنوات من الإطاحة بنظام استبدادي و تُعتبر خطوة هامّة من الانتقال الديمقراطي في تونس. و بعد اتمام العملية الانتخابية بنجاح، فان انتخاب كل من رئيس الجمهورية و مجلس نوّاب الشّعب لمدّة خمس سنوات يضع الأسس الأولى في طريق تكريس و احترام الدّستور الجديد و بناء مؤسّسات ديمقراطيّة مستقرّة ذات مشروعية. و قد تغلّب الشعب التونسي على تحديات جسيمة لتحقيق هذه الإنجازات ذات الأهمية البالغة في تعزيز التحول الديمقراطي بالبلاد.

تقدّم المترشّحين الباجي قائد السّبسي و محمد المنصف المرزوقي للدّورة الثّانية بعدما تحصّلا على أكبر نسب من الأصوات في الدّورة الأوّلى من الانتخابات الرّئاسيّة المُجراة يوم 23 نوفمبر ب 39.46% و 33.43% من الأصوات على التوالي.[1] اشتدّ التّوتّر بين المترشّحين و أنصارهما إثر الدّورة الأولى من الانتخابات الرّئاسيّة إذ أنّ كلّ من الطرفين أصدرا بيانات في وسائل الإعلام الوطنية و الأجنبية طغى عليها الخطاب الاستقطابي و التهجم على الخصم. و نتج عنها انقسام و توتّر في المناخ الانتخابي. أثّر

[1] قرار الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات المتعلّق بالتّصريح بالنّتائج النّهائيّة للدّورة الأولى للانتخابات الرّئاسيّة
http://www.isie.tn/index.php/fr/elections-presidentielles.html

هذا المناخ لاحقا على الحملات الانتخابيّة للمترشّحين حيث ألغى المنصف المرزوقي التظاهرات و قلّل في عددها بينما كان قائد السّبسي يتنقل لبعض الأماكن مصحوبا بتعزيزات أمنية كبيرة.

و على الرّغم من أنّه كان من الواضح أنّ الباجي قائد السّبسي و محمد المنصف المرزوقي هما الذان سيخوضان الدّورة الثّانية، إلّا أنّ هذا الأخير توجّه للقضاء بثمانية طعون في نتائج العديد من مكاتب الاقتراع. و بعد أن قامت الجلسة العامّة القضائية للمحكمة الإداريّة برفض طعون المنصف المرزوقي، حدّدت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات موعد الدّورة الثّانية للانتخابات الرّئاسيّة ليوم 21 ديسمبر.

اجتمعت آليّة الوساطة التي عرفت بالحوار الوطني بعد الانتخابات التّشريعيّة للتّفاوض في شروط تشكيل الحكومة المقبلة.[2] اعتبرت هذه المجموعة في قراءتها للدستور أنّ الرّئيس الجديد المنتخب هو الوحيد الذي له صلاحية تكليف مرشّح الحزب المتحصل على أكبر عدد من المقاعد بمجلس نوّاب الشّعب بتعيين رئيس الحكومة و تكوينها. و بالرّغم من هذا الاتفاق السّياسي إلّا أنّ الرّئيس المؤقت محمد المنصف المرزوقي أصرّ على إتباع نصّ الدّستور بحذافيره و قام بدعوة حركة نداء تونس لتعيين رئيس حكومة.[3] و قام الرّئيس المؤقّت في وقت لاحق بسحب طلبه بعد أن تدخّل رئيس حركة النّهضة نيابة عن الحوار الوطني.

و قام مجلس نوّاب الشّعب بعقد جلسته الافتتاحية يوم 2 ديسمبر 2014 و انتخب رئيس المجلس بعد يومين. و تحصّل السيد محمد الناصر المترشّح الوحيد لرئاسة المجلس، و هو نائب من نداء تونس و وزير سابق أثناء حكم الرئيس الحبيب بورقيبة، على 176 صوت من مجموع 214 صوت.[4] كما أُنتخب النّائب عن حركة النّهضة السيد عبد الفتّاح مورو كنائب أول لمجلس نوّاب الشّعب ب157 صوت و السيدة فوزيّة بن فضّة من الاتّحاد الوطني الحرّ كنائب ثان ب 150 صوت. و أعلنت حركة نداء تونس أنّها ستتشاور مع الرّباعي قبل تعيين رئيس للحكومة و تشكيلها.

---

[2] الحوار الوطني الذي عرف بالرّباعي بقيادة كلّ من الاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل و الاتّحاد التّونسي للصّناعة و التّجارة و الصّناعات التقليديّة و الرّابطة التونسيّة للدّفاع عن حقوق الإنسان و الهيئة الوطنيّة للمحامين.

[3] الفصل 89 من الدستور

[4] يبلغ العدد الجملي لنوّاب مجلس الشّعب 217.

الإطار القانوني

تفيد أفضل الممارسات الدّولية بأنّه ينبغي على الإطار القانوني المنظم للانتخابات أن يكون سهل الوصول للعموم و شفّافا و أن يتناول كل المسائل الأساسيّة المتعلقة بنظام الاقتراع و ذلك سعيا لضمان انتخابات ديمقراطية.[5] يمكن القول أنّ الإطار القانوني للانتخابات الرّئاسيّة في تونس يتماشى عموما مع المعايير الدّوليّة.[6] و لم يطرأ أي تغيير على الإطار القانوني خلال الانتخابات الرّئاسيّة و لم تقم الهيئة بنشر أيّ قرار جديد.

الإدارة الانتخابية

توضّح المصادر التفسيرية للمعاهدات الدولية أنّه ينبغي إرساء هيئة انتخابية مستقلة و ذلك للإشراف على العملية الانتخابية برمتّها وضمان إنصافها ونزاهتها وسيرها وفقا للقوانين المعمول بها و التي تتماشى مع المعاهدات المذكورة.[7] و كما كان الحال بالنّسبة للانتخابات التّشريعيّة و الدّورة الأوّلى من الانتخابات الرّئاسيّة فإنّ الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات قد أدارت المسار الانتخابي حتى الآن باستقلالية و حياديّة. و تختتم العملية الانتخابية بتجميع النتائج و البت في النزاعات الانتخابية والإعلان عن النتائج النهائية من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. سيستمر الفريق الأساسي و الملاحظين على المدى الطويل لمركز كارتر في تقييم التطورات ما بعد الانتخابات حتى نهاية العملية.

و قامت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات ببذل الجهود بين دورتي الانتخابات الرّئاسيّة و ذلك قصد التّحسين في الإدارة الانتخابية. و قامت الهيئة بتنظيم سلسلة من حلقات الدّروس المستخلصة مع أهمّ العاملين في الانتخابات و من بينهم أعضاء الهيئات الفرعيّة و مدرّبي أعضاء مراكز الاقتراع و رؤساء و أعضاء مراكز الاقتراع. و قاموا بإدخال العديد من التّغييرات الإجرائيّة قصد تحسين العمليّات الانتخابيّة في الدّور الثّاني تضمّنت تيسير وصول النّاخبين ذوي الإعاقة لمراكز الاقتراع و استعمال مسطرة في

---

[5] منظمة الأمن والتعاون في أوروبا / مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان : المبادئ لمراجعة الإطار القانوني للانتخابات ص4

[6] من بينها : العهد الدّولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة و السّياسيّة و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز و اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية و اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة و الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب / تمّت المصادقة عليها في 8 أفريل 2008.

[7] العهد الدولي للحقوق السياسية و المدنية، التعليق العام 25، فقرة 20

عمليّة الجمع لاجتناب الأخطاء عند تدوين الأرقام على جداول النّتائج. كما قامت الهيئة بالتّحدّث مع قوّات الجيش الوطني و ذلك للبحث عن سبل لتسريع عمليّة نقل الموادّ من مراكز الاقتراع لمراكز الجمع تفاديا لما حدث من تأخير في نقل الموادّ الانتخابيّة الحسّاسة في الانتخابات السّابقة. الى يوم 22 ديسمبر تشير تقارير ملاحظي مركز كارتر أن هذه الجهود كانت ناجحة إلى حد كبير.

كما قامت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بتعزيز جهودها لضمان الحياديّة الشّاملة للمسار الانتخابي يوم الاقتراع و ذلك تخوّفا من التّوتّرات الممكنة في الدّورة الثّانية. و على غرار ما قامت به في الدّورة الأولى قامت الهيئة بتغيير موظفي مراكز الاقتراع الذين كان أداؤهم ضعيفا أو اعتبروا منحازين سياسيا.[8] كما قامت الهيئات الفرعيّة بتعيين موظفي مراكز الاقتراع بمكاتب مختلفة في نفس مراكز الاقتراع.

و اجابة على ما تقدّمت به منظّمات المجتمع المدني و ممثّلي المترشّحين من شكاوى في الدّورة الأولى بما يفيد أنّ مجموعات من النّاس أرادوا التّأثير على النّاخبين في مراكز الاقتراع و في الصّفوف أمام مكاتب الاقتراع ، طلبت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات من رؤساء مراكز الاقتراع بتطبيق القانون و القرارات بصرامة فقد سمحت بحضور ممثّل واحد لكلّ مترشّح في كلّ مكتب اقتراع.[9] بالإضافة إلى ذلك، أعطت الهيئة تعليمات خاصّة لرؤساء مراكز الاقتراع و لقوّات الأمن لمنع محاولات التّأثير على النّاخبين خارج مراكز الاقتراع و الإبلاغ عنها. و بقرب يوم الاقتراع، أصدرت الهيئة تعليمات تمنع الملاحظين و ممثّلي المترشّحين من التّواجد بساحات مراكز الاقتراع و أعطت تعليمات لرؤساء مراكز الاقتراع بفضّ التّجمّعات و بالتّأكّد من أنّ النّاخبين قد غادروا مراكز الاقتراع بعد الإدلاء بأصواتهم.[10] و يبدو أنّ هذا التوجيه تقييدا لا مبرر له لإنجاز أهدافها المعلنة.

و بعد رسالة مفتوحة من العديد من منظّمات المجتمع المدني يوم 4 ديسمبر داعية الهيئة بالتّصريح بالبيانات المتعلّقة بالانتخابات من بينها محاضر جلسات مجلس الهيئة كما هو منصوص عليه بالقانون المحدث للهيئة العليا المستقلّة للانتخابات و بنظامها الدّاخلي، قامت هذه الأخيرة بنشر محاضر

---

[8] نتج عن هذا تغيير 1.2% من موظّفي مكاتب الاقتراع و ذلك حوالي 50.000 موظف

[9] و وفقا للهيئة فان المسؤولين عن التّجمّعات داخل مراكز الاقتراع هم ممثّلوا المترشّحين و الملاحظين و النّاخبين. كما تواجد أيضا أناس غير مسموح لهم بمراكز الاقتراع.

[10] استهدفت هذه التّعليمات ممثّلي المترشّحين و الملاحظين المحليّين و النّاخبين و كلّ من ليس له الحقّ بالبقاء لفترة أطول في مراكز الاقتراع.

اجتماعاتها المنعقدة من يوم 15 ماي ليوم 21 أوت كما نشرت ملخص تدقيق أنظمة تسجيل النّاخبين.[11] لكن تقتصر هذه المعلومات فقط على الشّروط و على قائمة التّدابير التي اتخذتها الهيئة اعتمادا على توصيات وحدة التّدقيق.

تثقيف الناخبين

ينبغي على عمليّة تسجيل النّاخبين كي تكون فعّالة أن تُصحب بحملات تثقيفيّة، تُمكّن مجتمعا واعيا من ممارسة حقّه في الانتخاب بفعاليّة.[12] و كما هو الحال في الانتخابات السّابقة، كانت الحملات التّثقيفيّة محتشمة. فعوضا عن بذل الجهود لاستهداف النّاخبين الذين لم يشاركوا في الدّورة الأولى، أبقت الهيئة على نفس وسائل الحملة القديمة و انتظرت الإعلان عن النّتائج النّهائيّة قبل بدء حملة تثقيف النّاخبين في الدّورة الثّانية.

بعد الدّورة الأولى من الانتخابات الرّئاسيّة، أصدرت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بيانات أفادت أنّ نسبة الشباب أقلّ من 21 سنة لم تمثّل إلّا 4.59% من جملة النّاخبين المسجّلين بينما بلغت نسبة الشباب البالغين من العمر أقلّ من 30 سنة بالكاد 20%. و أشار ملاحظو مركز كارتر أن القليل من منظمات المجتمع المدني قد شاركت في أنشطة تثقيف النّاخبين في الفترة الممتدّة بين الدّورة الأولى و الدّورة الثّانية للانتخابات الرئاسية. و القلة من هذه المنظمات التي قامت بحملات في هذه الفترة حثّت على مشاركة الشّباب في انتخابات الدّورة الثّانية للرّئاسيّة.[13]

مناخ الحملة الانتخابية

لترجمة التعبير الحر لإرادة الناخبين عبر حكومة تمثيليّة فمن الضّروري أن يكون كلّ الأحزاب و المترشّحين قادرين على توزيع برامجهم بحرية –مسائلهم السياسيّة و الحلول المقترحة– لناخبيهم خلال الحملة الانتخابية.[14] و كما هو الحال بالنسبة للدّورة الثّانية من الانتخابات الرّئاسيّة، كان المترشّحون قادرون على القيام بحملاتهم الانتخابية بحرّية. و في مناخ توتّر متصاعد بين المترشّحين طغى فيه

---

[11] المنظّمات الموقّعة هي: عتيد، توانسة، تونس تنتخب، المخبر الدّيمقراطي، نواة، مراقبون، الحوكمة المفتوحة، 23ء10، أنا يقظ و البوصلة. انظر: http://www.opengov.tn/fr/lettre-ouverte-aux-membres-de-lisie/

[12] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادّة 13

[13] من بينها: أنا يقظ و الشباب يقرر و انترناشنل انستيتوت اوف ديبايت

[14] المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات، الالتزامات الدولية للانتخابات ، المبادئ العامّة للإطار القانوني ص 214

الخطاب الاستقطابي، اتّخذت الهيئة تدابير لوقف الخطابات التهجّمية و المتوتّرة و أدانت كلّ الخطابات التي من شأنها أن تشكّك في مصداقيّة و نزاهة الانتخابات.

و عل الرّغم من أنّ الحملة الانتخابية للدّورة الثّانية لم تبدأ رسميّا إلّا يوم 9 ديسمبر، إلّا أنّ كلا المترشّحين استمرّا في الحضور بشكل مكثّف في الأماكن العموميّة خلال الأيّام التي تلت الدّورة الأوّلى خاصّة من خلال ظهورهما في وسائل الإعلام الأجنبيّة. [15] كما كان المترشّحين حاضرين أيضا على الشبكات الاجتماعية و ذلك من خلال إعادة بثّ مقاطع فيديو من حملة الدّورة الأوّلى تبيّن رؤيتين متعارضتين لتونس. [16]

أجرى المترشّح الباجي قائد السّبسي مقابلة يوم 24 نوفمبر مع إذاعة فرنسية حيث وصف الذين صوّتوا للمترشّح محمد المنصف المرزوقي بالإسلاميين و السّلفيين الجهاديين و المنتمين لأحزاب وصفها بالمتطرّفة و العنيفة.[17] أثارت هذه التّعليقات مظاهرات وسط و جنوب البلاد أين يتمتّع هذا الأخير بدعم كبير.[18] كما قامت العديد من الأطراف من بينها رباعي الحوار الوطني و الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات و الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السّمعي و البصري و النّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين ومنظّمات المجتمع المدني بدعوة كلا المترشّحين للامتناع خلال الحملة عن الخطابات الحادّة. و تواصل الخطاب المتصاعد حتّى البداية الرّسميّة للحملة و إلى حدّ أدنى بين ممثّلي كلا المترشّحين متّهمين بعضهم البعض بالتّسبّب في الانقسام.

---

[15] في الفترة التي سبقت الحملة الرّسميّة للدور الثّاني، قام المترشّحون باجراء مقابلات في وسائل الإعلام الفرنسيّة المرئيّة و المسموعة مثل فرانس 24، RMC RFI لو موند و لو باريسيان و الجزيرة و لو بوان و جون أفريك

[16] انظر https://www.youtube.com/watch?v=5HiUn_mntPc&list=UUY0NMzgINOyw4AqecyI1TzA الذي بُثّ يوم 20 نوفمبر 2014 و الذي يقوم بتصوير عائلة شاب قد قُتلت في سوريا و أنّ الحلّ هو التّصويت لباجي قائد السّبسي لمكافحة الإرهاب و مقطع اخر https://www.youtube.com/watch?v=B5VSETI2nRw بُثّ يوم 12 نوفمبر يبيّن صور شهداء الثّورة، قتلى و جرحى و يتامى مع صوت الباجي يشكّك في وجود القنّاصة

[17] ، أنظر: .https://www.youtube.com/watch?v=W5OP5qQufZA كانت المظاهرات يوم 27 و 28 و 29 بمدنين و بن قردان و تطاوين و قفصة و قبلّي

[18] قُتل شخص إثر سقوطه من مبنى

و قد أفاد ملاحظو مركز كارتر أنّ كلا المترشّحين كانا مضطران في بعض الحالات لتعديل برنامج حملاتهما الانتخابية نتيجة للتوتّرات.[19] لكن من الظّاهر أنّ التّوتّرات المتصاعدة لم تؤثر على قدرة كلّ مترشّح للقيام بحملته بحرّية.

قدّم المترشّحين حملتين متباينتين. قام المترشّح محمد المنصف المرزوقي بجولة في ولايات الجمهورية ونظّم تجمّعات و تظاهرات في الأماكن العموميّة مثل الأسواق و المساجد و الأماكن الرّياضيّة. و قدّم نفسه على أساس أنّه درع أمام النّظام القديم مدافعا عن الوحدة الوطنيّة و مناصرا لمحاربة الفقر. و قام المترشّح الباجي قائد السّبسي بتجمّعات أصغر و أكثر ودّيّة لا سيما في تونس مستهدفا فئات معيّنة من النّاخبين و وسائل إعلام مختارة. يبدو و أنّ بعض هذه التظاهرات صُمّمت للقطع مع صورة المترشّح النخبوي و لإبراز القائد السبسي كموحّد للتّونسيّين بقطع النّظر عن انتماءاتهم. كما شكّل المترشّح الباجي قائد السّبسي لجان دعم في كامل أنحاء البلاد جمعت بين أحزاب لها نفس التوجه و مجموعات من المجتمع المدني و شخصيّات ممّا جعله يبرز كمترشّح لأكثر من حزب.

عموما، أبرز المترشّحين اهتماما أكبر بذمّ بعضهما الآخر عوضا عن الاهتمام ببرامجهما. أعلن المترشّح الباجي قائد السّبسي عن برنامجه الانتخابي 6 أيّام قبل يوم الاقتراع. و تضمّن برامج الأحزاب السّياسيّة التي أعلنت دعمها له و التي تضمّنت تدابير ثمانية تهمّ المسائل الاقتصاديّة و الاجتماعية و الدبلوماسية و الأمن. [20] كما عرّف المترشّح محمد المنصف المرزوقي مرّة أخرى ببرنامجه الانتخابي للدورة الأولى والذي كان هدفه القضاء عل الفقر و تحسين المناخ الأمني بتونس و إرساء إصلاحات للتّعليم.

و منذ البداية، دعا محمد المنصف المرزوقي خصمه لمناظرة تلفزيّة فرفض الباجي قائد السّبسي هذه الدّعوة. و لكن قرّر الطّرفان إجراء مقابلات منفصلة وقع بثّها على القنوات الوطنية الأولى و الثانية في الأيّام الأخيرة للحملة.

---

[19] مثلا في ولاية قبلي، طُلب من أنصار المترشّح باجي قائد السّبسي بتجنّب بعض الأماكن خوفا من المواجهة و عندما قام المترشح المرزوقي بحملته الانتخابية في سليانة كان في لقائه مجموعة من المتظاهرين الذين حاولوا رمي أشياء على الرّئيس الحالي. كما اختار المترشّح المرزوقي إلغاء زيارته لماطر إثر الإشاعات التي تقول أنّ أنصار السّبسي متجمّعون للتظاهر ضدّه.

[20] شمل هذا: خطّة تنمية خاصّة للمناطق الحدوديّة، محاربة التّلوّث و خطّة/سياسة التّعامل مع النّفايات و دعم مالي إضافي للطلّاب و إلغاء الطابع الجبائي بالنّسبة للمسافرين من المغرب العربي و مراجعة قانون استهلاك المخدّرات و دعوة ل25% من تمثيل الشباب و المرأة في الحكومة الجديدة و مشروع قانون لتمكين القرين من التّمتّع بضريبة خاصّة لتوريد السيارات.

و أعلن المترشّحون الخاسرون عن دعمهم لأحد من المترشّحين المتبقيين في السباق إثر الدورة الأولى. أعلن السيد عبد الرؤوف العيّادي عن حركة وفاء في بيان واضح دعمه للمترشّح محمد المنصف المرزوقي بينما أعلن المترشّحون المستقلّون السيد منذر الزّنايدي و السيد مصطفى كمال النّابلي بالإضافة إلى السيد سليم الرّياحي من الإتّحاد الوطني الحرّ عن دعمهم للمترشّح الباجي قائد السّبسي. كما تلقّى هذا الأخير دعما من مترشّحين مستقلّين آخرين و 7 أحزاب أخرى أسبوعا قبل يوم الاقتراع وشكّلوا "لجنة دعم" في صالحه.[21] كما واصل المترشّح محمد المنصف المرزوقي بنيل دعم العديد من الأحزاب التي دعمته في الدّورة الأولى من الانتخابات.[22]

بعض الأحزاب و المترشّحين للانتخابات الرّئاسية لم يطلبوا من أنصارهم التّصويت لأحد من المترشّحين.[23] طلب الناطق الرسمي للجبهة الشّعبيّة و المترشّح السّابق للانتخابات الرّئاسية حمّة الهمّامي الذي تحصّل على 7.82 ٪ من الأصوات في الدورة الأولى من أنصاره الامتناع عن التّصويت للمترشّح محمد المنصف المرزوقي بدون دعم المترشّح الباجي قائد السّبسي . و لكن خلال الأيّام الأخيرة للحملة جدّد حمة الهمامي دعوته لعدم التصويت للمترشّح المرزوقي لكن دعا أنصاره للتصويت للمترشّح الباجي قائد السبسي أو التصويت بورقة بيضاء. أمّا عن حركة النّهضة التي تحصّلت على ثاني أكبر عدد مقاعد بمجلس نوّاب الشّعب فبالرّغم من دعوات المترشّح المرزوقي أنه ينبغي أن لا تظلّ في الحياد، قرّرت مرّة أخرى عدم دعم أيّ مترشّح وترك الحرية لأنصارها لاختيار المترشّح الأنسب لدور الرّئيس.[24] استباقا لهذا الاعلان، صرّح الأمين العام السابق لحركة النهضة و الوزير الأول الأسبق السيد حمادي الجبالي أنه

---

[21] و شملت: الجبهة الوطنيّة للانقاذ، المسار، المبادرة، الحزب الوطني الحرّ، آفاق تونس، حزب العمل الوطني الدّيمقراطي و المبادرة. كما تضمّنت هذه اللّجنة المترشّحين المستقلّين للدّورة الأولى مثل كمال مصطفى النّابلي و سمير العبدلي و علي شورابي و شخصيّات تنتمي لأحزاب أخرى مثل الطيب هويدي من الجمهوري.

[22] التحالف الديقمراطي و المؤتمر من أجل الجمهوريّة و حزب التنمية و الإصلاح و الحركة الوطنية للعدالة و التنمية و حزب البناء الوطني.

[23] كان هذا هو الحال بالنّسبة للسيد الهاشمي الحامدي الذي ترك الاختيار النّهائي لأنصاره لانتخاب المترشّح الذي سيقوم بالدفاع عن قيم ثورة 17 ديسمبر.

[24] انظر : http://www.tap.info.tn/en/index.php/politics2/presidential-elections/23321-ennahdha-does-not-endorse-any-candidate-for-the-presidential-runoff.

استقال عن حزبه في 12 ديسمبر ممهّدا الطّريق لتبلور انقسام في صفوف ناخبي حركة النهضة كما تدلّ عليه الدّعوات المتتالية لاثنين من قادة النهضة للتصويت للمترشّح المنصف المرزوقي.[25]

اتخذ مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الإجراءات اللّازمة للتّشجيع على مناخ سليم في الحملة الانتخابيّة و ذلك وعيا منه بضرورة تفادي العنف و اقتناعا منه بأنّ صلاحيّته الأولى هي ضمان شفافيّة و مصداقيّة الانتخابات. و بالإضافة إلى تعليمات الهيئة لرؤساء مراكز الاقتراع لمنع التجمعات الكبيرة في محيط مراكز الاقتراع، اتّخذت الهيئة أيضا تدابيرا لتهدئة الخطاب بين المترشّحين مذكّرة تعهّدهما بميثاق شرف مُمضى في جويلية لضمان انتخابات ديمقراطية و حرّة و تعدّديّة و نزيهة و شفّافة. و حذّرت الهيئة المترشّح محمد المنصف المرزوقي من الإدلاء بتصريحات من شأنها أن تشكّك من نزاهة المسار الانتخابي مثل ما فعل خلال تجمّع في حملته الانتخابيّة أين صرّح أنّ منافسه لن يتمكّن من الفوز بدون تدليس. و في هذا السياق أمرت الهيئة بإزالة لافتات وضعتها شركة إعلانات و التي تشير سلبا إلى السنوات الثلاث من فترة الحكم الانتقالي. اعتبرت الهيئة أنّ هاته اللّافتات تدخل في نطاق حملة متخفية من شأنها أن تخلّ بالنّظام العامّ و بالانتخابات.[26]

تمويل الحملة الانتخابية

القانون الانتخابي يسمح فعلا بالحصول على التمويل العمومي و التمويل الخاص، أو الاثنين معا إلا أنّه ينبغي أن يضمن الإنصاف بين جميع الأحزاب السياسية و المترشحين فيما يتعلق بتمويل الحملة ونفقاتها.[27] و كما هو الحال بالنّسبة للانتخابات التّشريعيّة، أعرب بعض من وقع الحديث معهم في مكاتب الحملات و من بين منظمات المجتمع المدني عن قلقهم بشأن انخفاض سقف التمويل العمومي وسقف الإنفاق الإجمالي بالنسبة للمترشّح لتمكينه من شنّ حملة فعّالة تشمل كامل تراب الجمهورية.

و وفقا للقرار المتعلّق بتمويل الحملة بالنّسبة للانتخابات الرّئاسية، يتمّ توزيع التّمويل العمومي بالنّسبة للدّورة الثانية بصفة عادلة على أساس عدد النّاخبين المسجّلين بقيمة 10 دنانير لكلّ 1000 ناخب. ويبلغ

---

[25] انظر : http://www.businessnews.com.tn/Habib-Ellouze-et-Sadok-Chourou-pr%C3%83%C2%A9parent-l%C3%82%E2%80%99explosion-de-la-cocotte-d%C3%82%E2%80%99Ennahdha,520,51982,3.

[26] كانت هاته اللّافتات موجودة بتونس تحمل شعار "الفقر المؤقّت" و "الرّشّ المؤقّت" و "الوسخ المؤقّت" و العنف المؤقّت" و "الغلاء المؤقّت".

[27] أمانة الكومنولث، الدليل المرجعي لمراقبة الانتخابات ، صفحة 24.

التّمويل العمومي بالنّسبة لكلّ مترشّح للدّورة الثّانية 52.851 دينارا أي 28.000 دولارا و يبلغ سقف جملة الإنفاق لكلّ مترشّح 528.513 دينارا أي 284.400 دولارا.

و تحصّل 5 مترشّحين فقط من جملة 27 تقدّموا للدّورة الأولى من الانتخابات الرّئاسية على أكثر من 3% من الأصوات و بالتّالي، استنادا إلى الفصل 78 من القانون الانتخابي، يحقّ لهم الاستفادة من مبلغ التّمويل العمومي كاملا. من بين 22 مترشّح المتبقّين، لم يطلب 3 مترشحين التمويل العمومي بينما وجب على 19 الباقين إرجاع المنحة العموميّة المتحصّل عليها. [28]

الملاحظون المحليون و ملاحظو المترشحين

تعترف المعاهدات الإقليمية بأن مشاركة الملاحظين المحليين يؤدي إلى تعزيز جميع جوانب العملية الانتخابية، كما تفيد ممارسات الدول المدوّنة الى أنّ نفاذ المترشحين و ممثليهم إلى رصد جميع جوانب العملية الانتخابية يجب أن يكون مضمونا.[29] أفادت منظمات المجتمع المدني في تقاريرها أنّ الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية أجريت دون مشاكل كبرى و أنّ أداء الإدارة الانتخابية كان أفضل مما كان عليه في الانتخابات التشريعية.[30]

قامت العديد من منظمات المجتمع المدني بما في ذلك منظمة عتيد و شبكة مراقبون مبادرات ضد استخدام العنف في الحملة الانتخابية للدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية. و قد قامت بتوزيع ملصقات وبتنظيم اجتماعات بين ممثلي المترشّحين في عدة مناطق في أنحاء الجمهورية. وفي يوم 16 ديسمبر، عقدت خمس منظمات من المجتمع المدني ممن قامت بملاحظة الدورة الأولى مؤتمرا صحفيا لتقديم

[28] و تضمّنت قائمة المترشّحين الذين لم يطلبوا التمويل العمومي: مترشّح الحركة الدّستورية عبد الرّحيم الزّواري، و مترشّح التّحالف الدّيمقراطي محمّد الحامدي و صوت الشّعب العربي نصرة.

[29] المادة 19–22 من الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم ؛ الفقرة 2 من المادة 1 من اتفاقية رابطة الدول المستقلة بشأن معايير الانتخابات الديمقراطية رابطة الدول المستقلة ؛ الفقرة 8 من وثيقة كوبنهاجن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ؛ المادة 23–25 من الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية لمنظمة الدول الأمريكية ؛ المادة 5 من إعلان الأمم المتحدة للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري ؛ المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .

[30] من بين هذه المنظمات: شبكة مراقبون و منظمة عتيد و ائتلاف أوفياء. و من جانبه، أشار مرصد شاهد لانتهاكات متعددة و ذلك تسهيلا من ضعف الهيئة والقيود المفروضة على مراقبيه.

توصيات و ذلك بناءا على ملاحظاتهم للإدارة الانتخابية و للمترشّحين و للناخبين و لوسائل الإعلام بهدف ضمان عملية سلسة وهادئة في يوم الاقتراع.[31]

و على غرار الجولتين السابقتين من الانتخابات، قامت منظمات المجتمع المدني بنشر عدد كبير من الملاحظين فاق 29.000 ملاحظ. و قد أفادت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أنه تمّ اعتماد ما يقارب 59.000 ممثل للمترشّحين الاثنين في الدورة الثانية.[32] و لا يحتاج ممثلي المترشّحين الاثنين المتحصّلين على اعتماد منذ الدورة الأولى إلى إعادة طلب اعتماد جديد لملاحظة الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

في حين دعّمت السلطات الانتخابية عموما دور الملاحظين المحليين وممثلي المترشّحين، وتسهيل وصولهم إلى مراكز الاقتراع، إلّا أنّ التعليمات الأخيرة بمنع الملاحظين و ممثّلي المترشّحين من التّواجد بساحات مراكز الاقتراع يعتبر تضييقا على ملاحظتهم لمناخ الاقتراع بشكل عام. وكانت المنظمات المختصة في ملاحظة الانتخابات قد انتقدت هذه التعليمات و عبّرت عن مخاوف من أن ذلك تقليص لتحركاتهم و مس من الشفافية العامة للانتخابات.

فرضت الهيئة العليا المستقلّة للاتصال السّمعي و البصري عقوبات على خمس وسائل إعلام سمعي بصري بين دورتيْ الانتخابات الرّئاسيّة من بينها إذاعتي شمس أف أم و موزاييك أف أم و 3 قنوات تلفزيّة وهي المتوسّط و تونسنا و نسمة. فُرضت عقوبات بقيمة 20 ألف دينار على كلّ من موزاييك أف أم و المتوسّط يوم 5 ديسمبر لبثّها معلومات عن استطلاعات الرّأي كما فرضت الهيئة العليا المستقلّة للاتصال السّمعي و البصري عقوبة بقيمة 10 ألاف دينار على قناة نسمة لبثّها تقريرا يوم 17 ديسمبر حول المترشح الباجي قائد السّبسي وهو ما اعتبرته إشهارا سياسيا.

[31] شملت الخمس منظمات كل من مركز دراسة الإسلام و الديمقراطية (مداد) و شبكة مراقبون و ائتلاف أوفياء و مرصد شاهد و شباب بلا حدود. و كان من المقرر في البداية أنّ تكون منظمة عتيد جزءا من هذه المبادرة إلا أنّ رئيس منظمة عتيد قرّر عدم الانضمام بدعوى أن واحدة من منظمات المجتمع المدني لم تكن محايدة.

[32] و صرحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أنه تمّ اعتماد 27.869 ممثلا عن المترشّح الباجي قائد السبسي و 31.054 ممثلا عن المترشّح محمد المنصف المرزوقي.

البت في النزاعات الانتخابية

يتم تحديد مصداقية العملية الانتخابية إلى حد كبير بالرجوع الى قدرة الدولة على حل النزاعات الانتخابية على نحو فعال. و لا ينبغي أن تعتبر الطعون في نتائج الانتخابات أو في العملية الانتخابية كعلامة ضعف للنظام الانتخابي و إنما علامة على مرونته.[33]

و في اليوم الأخير من انقضاء الآجال القانونية للطعن، قدّم المترشّح محمد المنصف المرزوقي 8 طعون في نتائج الانتخابات الرئاسية في دورتها الأولى. و تتمثل هذه الطعون في تجاوزات رصدت في مراكز اقتراع مختلفة بما في ذلك تونس 1 و 2 و بنزرت و سليانة و نابل 1 و سوسة و بن عروس. و بالإضافة إلى ذلك، قدّم رئيس حزب "الله عزّ و جل" طعنا ضد المتسابقين الاثنين الأولين و ضد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات زاعما أنّ هاذين المترشحين لم يحصلا على ما يكفي من الأصوات للمشاركة في دورة الإعادة و أنهما لم يقدما أي برامج سياسية. و بما أن الطاعن ليس مترشّحا في الانتخابات الرئاسية قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى لعدم توفر الصفة لديه لتقديم طعن في نتائج الانتخابات وذلك بموجب الفصل 145 من القانون الانتخابي.

عملت الدوائر الاستئنافية للمحكمة الإدارية للبت في الطعون المقدمة لها بجهد يستحق الثناء و ذلك حرصا منها على إجراء مسار انتخابي فعّال و سريع. عقدت المحكمة جلسات مرافعة في غرة ديسمبر وصرّحت بالحكم في نفس اليوم. و قد رفضت المحكمة سبعة من الطعون الثمانية المقدّمة من قبل الرئيس الحالي على أساس أنها طلبت إلغاءا جزئيا للنتائج في مراكز اقتراع محددة. وقد علّلت المحكمة حكمها بالرجوع إلى أنّ الانتخابات الرئاسية تُجرى في دائرة وطنية واحدة و أنّه يجب الطعن في النتائج برمّتها كي يكون الطعن مقبولا. و علاوة على ذلك، لم يكن لدى المترشّح محمد المنصف المرزوقي أي مصلحة في السعي إلى إلغاء النتائج، حيث أنّه كان قد أشار إلى نيته في المشاركة في الدورة الثانية، وحتى و لو كانت الطعون مقبولة فانّها لم تكن لتغير النتيجة.

و قد تم القبول شكلا بطعن واحد من الطعون المقدمة من المترشّح محمد المنصف المرزوقي و رفضه أصلا. و يتمثّل الطعن في طلب إلغاء النتائج التي تم الحصول عليها على المستوى الوطني من قبل المترشّح الباجي قائد السبسي. و لكن وجدت المحكمة أن التجاوزات المذكورة لن تكون لها تأثير كبير

[33] العهد الدّولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة و السّياسيّة، المادة 26

على النتائج حيث أنّ الفارق في الأصوات على المستوى الوطني بين المترشّحين الاثنين كان تقريبا 200.000 صوتا ويبلغ عدد الأصوات في مكاتب الاقتراع المعنية حوالي 64.166 صوتا. و قام المترشّح محمد المنصف المرزوقي بالطعن في الأحكام الصادرة عن الدوائر الاستئنافية أمام الجلسة العامة القضائية للمحكمة الإدارية و لكن رُفضت هذه الطعون يوم 7 ديسمبر.

وأفاد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أنّ الهيئة أحالت 113 جريمة انتخابية كانت قد ارتكبت خلال دورتي الانتخابات الرئاسية إلى النيابة العمومية. و كانت أغلبية الانتهاكات المسجلة متصلة بفترة الصمت الانتخابي و الحملات غير القانونية. و قد ذكر أيضا أن الانتهاكات لم تؤثر في نتائج الدورة الأولى لأنها حالات معزولة في غالب الأحيان تمثّلت إما في عنف تجاه أعضاء مراكز الاقتراع أو في حملات غير قانونية ومحاولات للتأثير على الناخبين خلال فترة الصمت الانتخابي.

فرضت الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السّمعي و البصري عقوبات على خمس وسائل اعلام بين دورتي الانتخابات الرّئاسيّة من بينها إذاعتي شمس أف أم و موزاييك أف أم و 3 قنوات تلفزيّة وهي المتوسط و تونسنا و نسمة. فرضت الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السّمعي و البصري على موزاييك أف أم و المتوسّط عقوبة قدرها 20 ألف دينار يوم 5 ديسمبر و ذلك لبثّ معلومات حول استطلاع للرّأي. كما فرضت عقوبة على قناة نسمة بقيمة 10 ألاف دينار بعد بثّ تقرير حول المترشّح الباجي قائد السّبسي يوم 17 ديسمبر و هو ما اعتبرته إشهارا سياسي.

يوم الاقتراع

الهدف الأساسي من الاقتراع هو ضمان ممارسة حق التصويت عن طريق الاقتراع السري، أو ما يعادله من إجراء يحترم الحرية و السّرية، و ذلك تكريسا للتعبير الحر عن إرادة الناخبين. [34]

الافتتاح و التصويت

وصف ملاحظو مركز كارتر عملية افتتاح مكاتب الاقتراع بالهادئة و المنظّمة و وصفوا المناخ والعملية الانتخابية بالايجابيين بصفة عامة في جملة المكاتب التي تمت زيارتها. و اعتبروا أن المناخ كان جيّدا

[34] العهد الدّولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة و السّياسيّة، المادة 25. الالتزامات الدولية للانتخابات: مبادئ توجيهية بشأن الأطر القانونية 2014 للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، صفحة 238

إجمالا و معقولا في كل الحالات. و كما كان الحال في الدّورة الأولى، أفاد العديد من الملاحظين أنّ إجراءات إتمام تعمير محاضر الاقتراع لم يتم اتّباعها كما ينبغي.

أشار ملاحظو مركز كارتر أنّ كلّ مراكز الاقتراع فتحت في الوقت كما أفادوا بأنّ حضور قوّات الأمن داخل مراكز الاقتراع في عمليّة الافتتاح كان مكثّفا مقارنة بالدّورة الأولى، ولكن لم تتضمّن تقاريرهم اي ملاحظة تفيد وجود تدخّل في العمليّة بأيّة حال. كان هناك على الأقلّ ممثّل مترشّح في الافتتاح في كلّ مكاتب الاقتراع التي تمّت ملاحظتها بينما كان حضور الملاحظين المحليّين جزئيا.

أمّا فيما يتعلّق بعمليّة الاقتراع، فقد اعتبر ملاحظو مركز كارتر أنّ عمليّة الاقتراع أُجريت في مناخ هادئ و بدون أيّ اضطرابات في كامل الجمهورية. كما كان تقييمهم لتطبيق الإجراءات خلال عمليّة الاقتراع جيّد جدّا أو معقولا في كلّ مكاتب الاقتراع التي تمت زيارتها و التي يبلغ عددها 282 مكتب اقتراع. و تمّ اغلاق الصّناديق بشكل صحيح و كان النّاخبون قادرون على الإدلاء بأصواتهم بسرّية و لم تتمّ ملاحظة أيّ مخالفة للنّاخبين.

و على غرار الدّورة الأولى فإنّ أغلب نقاط الضّعف الملحوظة كالمعتاد تتعلّق بالتّقصير في إعطاء التّعليمات للنّاخبين عند توزيع ورقة التصويت. لم تأثّر هذه النّقائص على قدرة النّاخبين للإدلاء بأصواتهم. كما كان تقييم الملاحظين بالنّسبة لفهم النّاخب جيّدا ب98% من مكاتب الاقتراع التي تمّت زيارتها.

و طبّق أغلب رؤساء مراكز الاقتراع في الأماكن التي تمت زيارتها، تعليمات الهيئة مانعين النّاس من التواجد في السّاحات. غير أنّه نتج عن هذه التّعليمات التباس في بعض المراكز حيث لم يكن واضحا إن كانت هذه التعليمات تنطبق على كلّ من الملاحظين الدّوليّين و المحلّيين بالإضافة إلى أنّها لم تكن موحّدة بكلّ المراكز التي تمّت زيارتها.

كان ممثّلو المترشحين حاضرين بكلّ المكاتب التي تمّت ملاحظتها ما عدا في 9 مكاتب فقط. كانت نسبة ممثّلي المترشّح الباجي قائد السّبسي 86 % في كلّ المكاتب التي تمّت مراقبتها بينما كانت نسبة ممثّلي المترشّح المنصف المرزوقي 80%. كما أفاد ملاحظو مركز كارتر أن نسبة مشاركة الملاحظين المحليين منخفضة بالمقارنة مع الدّورة الأولى و لاحظوا غيابهم في 43% من المكاتب التي وقعت زيارتها.

كما افاد ملاحظو مركز كارتر ان 16% من المكاتب التي زاروها لم تكن سهلة الوصول لذوي الإعاقة إذ كان معظمها يتضمن درجا على مستوى المدخل و تفتقر لمنحدر أو مدخل بديل.

غلق مكاتب الاقتراع و العد

التقييم العام للمناخ والعملية الانتخابية خلال غلق مكاتب الاقتراع وصف بجيد جدا أو معقول في جميع المراكز التي تمت زيارتها. و تمّ تطبيق إجراءات غلق مكاتب الاقتراع كما ينبغي في 23 مكتب من 26 مكتب التي تمت ملاحظتها. و في حالات معزولة، لم يقع إتمام إجراءات محاضر غلق مكاتب الاقتراع كما ينبغي. وكان ممثلو المترشحين موجودين في جميع مكاتب الاقتراع التي تمت ملاحظتها. وأفاد ملاحظو مركز كارتر أنه سُمح لهم بالنفاذ إلى كامل العملية.

تم تقييم إجراءات عملية العد بأنها جيدة جدا أو معقولة في 22 من 25 مكتب اقتراع تمت زيارته. قيّم الملاحظون سلبا ثلاث نقاط و هي ناتجة عن غياب الشفافية في عملية العد والفشل في الاتفاق على ما هي الورقة الملغاة. ونُشرت محاضر النتائج خارج مكاتب الاقتراع كما هو مطلوب في 24 مكتب الذي تمت ملاحظتها.

تجميع الاصوات

قام ملاحظو مركز كارتر بزيارة 20 مركز جمع بينما كانت العمليّة سائرّة. يفيد تقييمهم إلى حدّ الان بأنّ العمليّة كانت منظّمة و فعّالة. و كانت عمليّة استلام النّتائج و التّثبّت منها أحسن تنظيما و أكثر فاعليّة بالمقارنة مع الدّورة الأولى للانتخابات. أفاد أغلبيّة الملاحظين بأنّ الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات مكنت من متابعة الإجراءات بصورة أفضل من الدّورة الأولى مما خول لهم ملاحظة كلّ مراحل العمليّة بنجاعة. ووصفوا تطبيق الإجراءات و المناخ الانتخابي بالإيجابي لجميع المراكز التي تمّت زيارتها. بالإضافة إلى ذلك، كان العاملون في 19 مركز جمع من جملة 20 التي تمّت زيارتها متعاونين و قدّموا معلومات و أجابوا على الأسئلة. و كان ممثّلو المترشّحين حاضرين و شاركوا في العمليّة في كلّ مراكز الاقتراع التي تمّت زيارتها ما عدى في 3 منها. و لا زالت عملية التجميع سائرة.

الخلفية

تم اعتماد مركز كارتر من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لملاحظة الانتخابات. و قام المركز بنشر 60 ملاحظ الذين قاموا بزيارة 282 مكتب اقتراع إضافة إلى 20 مركز جمع. و قد ترأست البعثة المحامية الحقوقية السفيرة أودري قلوفر و الوزير الأوّل الأسبق الدكتور عبد الكريم الأرياني من اليمن. و تمثل البعثة أكثر من 19 جنسية.

كان مركز كارتر متواجدا في تونس منذ سنة 2011 وقد لاحظ كلاً من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي و عملية صياغة الدستور التي توجت بالمصادقة على الدستور في جانفي 2014. انطلقت بعثة مراقبة الانتخابات في جوان 2014 بنشر 10 ملاحظين على المدى الطويل في كامل أنحاء الجمهورية و فريق رئيسي متكون من خبراء تقنيين متواجدين في المكتب بالعاصمة. و تختتم العملية الانتخابية بتجميع النتائج و البت في النزاعات الانتخابية والإعلان عن النتائج النهائية من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. سيستمر الفريق الأساسي و الملاحظين على المدى الطويل لمركز كارتر في تقييم التطورات ما بعد الانتخابات حتى نهاية العملية.

تهدف بعثة ملاحظة الانتخابات في تونس إلى تقديم تقييم محايد لنوعية المسار الانتخابي و تعزيز مسار شامل لكل التونسيين و دعما للانتقال الديمقراطي. و يقيّم مركز كارتر المسار الانتخابي بتونس بالمقارنة مع الدستور التونسي الجديد و الإطار القانوني الوطني و التزاماتها المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية و الواردة في المعاهدات الإقليمية و الدولية.

يرغب المركز شكر المسؤولين التونسيين و أعضاء الأحزاب السياسية و أعضاء المجتمع المدني و الأفراد و ممثلي المجتمع المدني الذين قدموا وقتهم وطاقتهم و دعمهم لتسهيل جهود المركز لمراقبة الانتخابات الرئاسية.

تعمل بعثة مراقبة الانتخابات لمركز كارتر وفقا لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك التي تم تبنيها في الأمم المتحدة في عام 2005 والتي صادقت عليها الى حد الآن 49 منظمة.

لمتابعة أخبار و مستجدات مركز كارتر بتونس تابعونا على الفايسبوك
www.facebook.com/TCCTunisia

####

"نشر السلام. مكافحة الأمراض. بناء الأمل."

باعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 70 بلدا من خلال حل للنزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية. وقد قام الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، وزوجته روزالين بتأسيس مركز كارتر عام 1982، بمشاركة جامعة إيموري من أجل نشر السلام وتحسين الصحة على مستوى العالم.

زر موقعنا على الواب CarterCenter.org ,تابعنا على تويتر @CarterCenter
تابعنا على الفيس بوك Facebook.com/CarterCenter , تطلع على
قضايانا CarterCenter/Causes.com , شاهدنا على يوتوب CarterCenter/YouTube.com
اضفنا على جوجل + CarterCenter+/http://google.com